

## تحرك عاجل

### إدانة وتغريم أحد سجناء الرأي

في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، صدر حكم بإدانة وتغريم سجين الرأي البحريني الدنماركي عبد الهادي الخواجة في قضيتي منفصلتين، وذلك إثر محاكمته جائرة. وتستهدف السلطات البحرينية عبد الهادي الخواجة منذ فترة طويلة بسبب ممارساته السلمية لحقوقه الإنسانية، وهو يقضي حالياً حكماً جائراً بالسجن مدى الحياة بسبب دوره في الانتفاضة الشعبية في البحرين عام 2011. يعتبر عبد الهادي الخواجة سجين رأي، وينبغي الإفراج عنه فوراً وبدون قيد أو شرط.

**بادروا بالتحرك: يرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.**

ولي العهد ورئيس الوزراء، سمو الشيخ سلمان بن حمد  
ديوانولي العهد

صندوق بريد رقم: 29091، الرفاع، البحرين  
البريد الإلكتروني (عبر استمارة الاتصال): <http://www.crownprince.bh/ar/contact>  
تويتر: @bahrainCPnews @BahrainPMO

سمو الشيخ سلمان بن حمد  
تحية طيبة وبعد...

يُرجى الإحاطة بأن المدافع عن حقوق الإنسان وسجين الرأي عبد الهادي الخواجة، الذي يحمل الجنسية البحرينية والدنماركية، قد أدين وحكم عليه بدفع غرامة في قضيتي منفصلتين، يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2022 من جانب المحكمة الصغرى الجنائية الثانية، وذلك إثر محاكمته جائرة. وقد حُرم من حقه في أن يمثله محام من اختياره، وفي أن يحاكم حضورياً. وأمضى عبد الهادي الخواجة حتى الآن أكثر من 11 سنة من الحكم الجائر الصادر ضده بالسجن مدى الحياة، في سجن جو، وذلك بسبب قيادة مظاهرات سلمية خلال الانتفاضة الشعبية في البحرين عام 2011.

وقد أدين عبد الهادي الخواجة مؤخراً لكسره كرسه وإهانة موظف عام، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أثناء وجوده في سجن جو، وذلك بعدما منع من إجراء مكالمات هاتفية مع بناته اللواتي يعشن في الخارج. وقد حُكم عليه بدفع غرامة قدرها 60 ديناراً بحرينياً ( حوالي 160 دولار أمريكي). وفي قضية أخرى، أدين عبد الهادي الخواجة بتهمة إهانة موظف عام، وحُكم عليه بدفع غرامة قدرها 100 دينار بحريني ( حوالي 265 دولار أمريكي)، وذلك فيما يتصل بواقعة حدثت في 30 مارس/آذار 2022، عندما تظاهر عبد الهادي الخواجة احتجاجاً على اتفاق التطبيع مع إسرائيل (اتفاقيات إبراهيم) ودخل في مُشادة مع أحد ضباط السجن. ووفقاً لوثيقة صادرة عن النيابة العامة البحرينية، فقد تضمنت القضية الثانية تهمة "إهانة دولة أجنبية"، في إشارة إلى إسرائيل. ولم يتمكن محامو عبد الهادي الخواجة حتى الآن من معرفة ما إذا كانت هذه التهمة لا تزال قائمة. وفي حالة محاكمته بهذه التهمة، قد يواجه حكماً بالسجن لمدة تصل إلى سنتين إضافيتين، ودفع غرامة.

وأفادت محاضر المحكمة الخاصة بالجلسة التي عُقدت يوم 21 نوفمبر/تشرين الثاني، أن القاضي رئيس الجلسة لاحظ عدم وجود عبد الهادي الخواجة في المحكمة، كما أقرّ بطلب محاميه بتأجيل الجلسة لحين تمكنه من الحصول على توكيل رسمي من الخواجة لتمثيله في المحاكمة. وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني، وجّه رئيس المحكمة الصغرى الجنائية رسالةً إلى مدير عام سجن جو تفيد أن المحكمة ليس لديها مانع من تسهيل التوقيع على التوكيل. وبالرغم من ذلك، عُقدت جلسة يوم 28 نوفمبر/تشرين الثاني في غياب عبد الهادي الخواجة وعدم تمكّن محامييه من الدفاع عنه لعدم حصوله على توكيل، ومضى القاضي رئيس الجلسة في إصدار الحكم في القضيتيين. وفي 29 نوفمبر/تشرين الثاني، وافقت سلطات السجن أخيراً على السماح لعبد الهادي الخواجة بالتوقيع على التوكيل الرسمي لمحامييه. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، فسوف يقدم عبد الهادي الخواجة باستئناف للطعن في الحكمين الصادرتين في القضيتيين.

وبالنظر إلى أن عبد الهادي الخواجة سجين رأي، استهدف دونما سبب سوى ممارسته السلمية لحقوقه الإنسانية، فإننا نهيب بسموكم أن تضمنوا الإفراج عنه فوراً ودون قيد أو شرط، مع إلغاء قرارات الإدانة والأحكام الصادرة ضده، وإسقاط جميع التهم الجديدة المنسوبة إليه. وإلى حين تحقيق ذلك، نناشدكم أن تケفوا السماح له بالتواصل بصفة منتظمة مع أفراد أسرته ومع محامين من اختياره.

وتقضوا بسموكم بقبول فائق الاحترام والتقدير.

## معلومات إضافية

عبد الهادي الخواجة (61 عاماً) هو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، وهو زوج وأب لأربع بنات وجد لأربعة أحفاد. شارك في تأسيس كلٍ من مركز الخليج لحقوق الإنسان ومركز البحرين لحقوق الإنسان. وحتى مطلع عام 2011، كان عبد الهادي الخواجة يشغل منصب منسق حماية منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في جمعية حقوق الإنسان "فرونت لайн ديفندرز". كما سبق له أن شارك في بعثة تقصي الحقائق تابعة لمنظمة العفو الدولية في العراق في عام 2003، وهو عضو في الشبكة الاستشارية الدولية لمركز موارد قطاع الأعمال وحقوق الإنسان. وعبد الهادي الخواجة مناصر سلمي لقضايا حقوق الإنسان، وحاز على عدة جوائز في مجال حقوق الإنسان، من بينها جائزة "عالم بلا تعذيب" من المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب (Dignity - Dignity)، التي حصل عليها في أكتوبر/تشرين الأول 2013. كما حصل مؤخراً على جائزة مارتن إينالز المرموقة للمدافعين عن حقوق الإنسان لعام 2022.

وبسبب وباء كوفيد-19، فرضت سلطات سجن جو قيوداً وألغت الزيارات العائلية لجميع السجناء اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2020 وحتى فبراير/شباط 2022، ولا تزال الزيارات استثنائيةً بشكل أكبر من المعتاد. واستأنفت عائلة عبد الهادي الخواجة زيارته مجدداً في مايو/أيار 2022. ويسمح للخواجة بإجراء الاتصالات الهاتفية مرة كل أسبوع، ولكنها تقصر على الاتصال بالأشخاص الخمسة نفسها. وكان يُسمح للخواجة سابقاً بمكالمة أسرته لمدة تراوحت بين 20 و25 دقيقة في أيام الأحد من كل أسبوع، ولكن كثيراً ما خُفضت مدة هذه المكالمات على مدار العام الماضي، عقاباً له على نشاطه داخل السجن. وفي 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، أضرب عبد الهادي الخواجة عن الطعام احتجاجاً على منعه من إجراء مكالمات هاتفية لبناته اللواتي يعيشن في الخارج، وأنهى الإضراب بعد ذلك بثلاثة أيام، حينما سمح له السلطات مجدداً بهذه المكالمات.

وخلال مكالمة هاتفية، في 6 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، أخبر عبد الهادي الخواجة بناته أنه يواجه عدداً من المحاكمات الجديدة المنفصلة. وفي 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2022، بدأت محاكمته غيابياً أمام المحكمة الصغرى الجنائية الثانية بتهمة كسر كرسي من البلاستيك، في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وتوجيه إهانة لأحد ضباط الشرطة في سجن جو، حسبما رُعم، وذلك بعدما منع من إجراء مكالمات هاتفية مع بناته اللواتي يعيشن في الخارج. وأرجئ موعد الجلسة الثانية، الذي كان مقرراً في 16 نوفمبر/تشرين الثاني، إلى 28 نوفمبر/تشرين الثاني، لأنه كان يتعين على عبد الهادي الخواجة، الذي أراد حضور الجلسة، أن يوقع أولاً على توكييل رسمي لمحامي له لتمثيله في المحكمة. ومع هذا، حاول ضابط مسؤول في السجن، خلال انتظار الخواجة للقيام بذلك، الضغط عليه وتهديده كي يصوّره وهو يعلن رفضه حضور الجلسة. إلا أن عبد الهادي

الخواجة رفض وكرر تأكيده أمام الكاميرا على رغبته في حضور الجلسة. وعندئذ، أعيد إلى زنزانته ولم يُسمح له بالتوقيع على التوكيل الرسمي.

وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني، بدأت محاكمة عبد الهادي الخواجة الثانية بتهمة إهانة موظف عام. وتتصل الدعوى بواقعة حدثت في 30 مارس/آذار 2022، عندما تظاهر الخواجة احتجاجاً على اتفاق التطبيع مع إسرائيل (اتفاقية إبراهيم). بحيث قال لأحد ضباط السجن: "أنت إنسان وسخ ونحس وعندك أسلوب تعامل حيوانات". وقد أرجى موعد النظر في هذه الدعوى أيضاً إلى 28 نوفمبر/تشرين الثاني.

ويقضي عبد الهادي الخواجة حكماً بالسجن مدى الحياة في سجن جو. وكان ضمن 14 ناشطاً معارضًا اعتقلوا في الفترة من 17 مارس/آذار إلى 9 إبريل/نيسان 2011، خلال الانقاضة في البحرين. وفي 28 سبتمبر/أيلول 2011، أيدت محكمة استئناف السلامة الوطنية، وهي محكمة استئناف عسكرية، جميع أحكام الإدانة والسجن الصادرة ضد نشطاء المعارضة الـ14، في جلسة لم تستغرق سوى بضع دقائق. وتراوحت الأحكام بين السجن لمدة سنتين والسجن مدى الحياة، لإدانتهم بعدة تهم من بينها "تشكيل مجموعات إرهابية هدفها قلب النظام الملكي وتغيير الدستور". وفي 30 إبريل/نيسان 2012، أمرت محكمة التمييز في المنامة بمثول المتهمين أمام محكمة مدنية لاستئناف الأحكام. وفي 4 سبتمبر/أيلول 2012، أيدت محكمة الاستئناف العليا الجنائية أحكام إدانتهم وسجنهما، وأكَّدت محكمة التمييز الحكم النهائي، في 6 يناير/كانون الثاني 2013. وحتى الآن، أُفرج عن أربعة من الأشخاص الـ14، من بينهم ثلاثة أُفرج عنهم بعد قضاء مدد أحكامهم. أما الرابع، وهو محمد حسن جواد، فأُفرج عنه من سجن جو مع خصوصه للمراقبة، بعد أن أمضى أكثر من 10 سنوات من الحكم الصادر ضده بالسجن لمدة 15 سنة، وذلك بموجب قانون جديد، وهو المرسوم بقانون رقم 24 لسنة 2021، والذي وسَع نطاق العقوبات البديلة.

وفي مايو/أيار 2022، اعتبر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي التابع للأمم المتحدة أن احتجاز عبد الهادي الخواجة تعسفياً، حيث جاء إثر ممارسته حقوقه في حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها، وحرية التجمع السلمي. كما طالب الفريق بالإفراج عنه فوراً، وبنحو حقاً واجب الإنفاذ في الحصول على تعويض.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الإنجليزية  
ويمكن أيضاً استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 7 فبراير/شباط 2023  
وينبغي مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم في حال رغبتكم في إرسال مناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: عبد الهادي الخواجة (صيغ المذكرة).

رابط التحرك العاجل السابق: <https://www.amnesty.org/ar/documents/MDE11/6243/2022/ar/>